الأمن يقاس كنسبة من اجمالى واردات الدولة. وهذه النسبة اتفق الاقتصاديون على انها تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠٪ من إجمالى الواردات. وهنا يكون مستوى الاحتياطى الدولى أو السيولة الدولية آمنا. ان واردات مصر فى حدود ١٢ مليار دولار سنويا. اذن، ما تحتاج إليه مصر كأحتياطى آمن هو فى حدود ٤ - ٥ مليار دولار. لكن لماذا كونا هذا المبلغ الهائل؟ هل كوناه فى ضوء أن مصر دولة غنية جدا، وأن الصادرات زادت، ومعدل النمو ارتفع، والبطالة انخفضت؟ إطلاقا ... هذا المبلغ تكون فى ظل ظروف انكماشية شديدة الوطأة. فى ظل زيادة عدد المتعطلين وفى ظل انخفاض فى معدل الاستثمار والنمو وفى ظل انخفاض مستوى معيشة المصريين، الخ.

اذن، تكلفة الفرصة البديلة لهذا المبلغ تكلفة مرتفعة للغاية. وقد كتبت هذا الرأى فى الأهرام وفى عدة مقالات، أقول فيها أن هذه فرصة ذهبية لمصر لأنه من الممكن أن تستخدم هذا الحصاد المر للفترة السابقة فى ايقاف آلية جهنمية سنقدم عليها قريبا. وأنا أتصور أن قضية الاحتياطى الدولى المغالى فيه هى مسألة أمليت علينا من الخارج، وتمثل معايير نجاح بالنسبة للدائنين والمنظمات الدولية. هم يمتدحوننا لأننا كونا هذا المبلغ، ولكن هذا بمعايير مصالحهم، لأنه حينما تنتهى فترة اعادة جدولة الديون ستكون مصر مطالبة بدفع ديونها التى جدولت، فيجب أن يكون هناك احتياطى دولى كاف. وحينما تبيع مصر القطاع العام للاجانب، لابد أن يكون هناك رصيد احتياطى ضخم حتى يستطيع المستثمرون تحويل ارباحهم للخارج. وحينما تحرر مصر تجارتها الخارجية - ومن المؤكد ان عجز الميزان التجارى سيتزايد مع هذا التحرير أكثر مما هو حادث - يجب أن يكون لديها قدر من الاحتياطى لمواجهة هذا العجز، الخ.

هذه هى معايير الدائنين، لكنها فى ظروف مصر فى الواقع ليست معايير نجاح، لأن المهم فى الأمر هو الوجه الحقيقى للاقتصاد، وليس الوجه النقدى فقط. فأنا أقول أن هذه فرصة لمصر أن تستخدم هذا الاحتياطى فى شراء أو حتى فى سداد ديونها الخارجية. تعالوا ننظر إلى حجم الشريحة الثالثة من ديون مصر التى نتفاوض عليها لألغائها الآن. ألا تعلمون أن هذه الشريحة فقط تساوى ٣,٧ مليار دولار؟ وفى مقابل هذا يشترط الدائنون علينا أن نرفع سعر الكهرباء، ونلغى الدعم تماما، ونبيع القطاع العام ونحرر التجارة وربما خفض آخر فى قيمة الجنية المصرى. كل هذا من أجل ٣,٧ مليار، وأنا أملك ٢٠ مليار !أى منطق هذا. فحتى لو تطلب الأمر أن استخدم هذا الاحتياطى الدولى

وأدفع به ديونى كى استرد حرية القرار الاقتصادى وامنع استيلاء الاجانب على قطاعنا العام فإن وضعنا سيكون أفضل . وهذه مسألة أدعوكم أن تفكروا فيها.

القضية الثانية: ماهى علاقة الخصخصة بقدرة القطاع الخاص المصرى فى هذه الأونة على الشراء؟ أ.م. محمد عبد الوهاب ذكر أن عملية الخصخصة وما يتمخض عنها من نقل وبيع شركات عامة الى القطاع الخاص، فيه طمئنة للقطاع الخاص ليقبل على التنمية، وأن دوره المتوقع كبير، وهذا مهم فى الفترة القادمة. لكن السؤال: هل فعلا ممارسات السياسة الاقتصادية الحالية تدعم هذا الهدف؟ أنا أقول لا ... لأننا لو بحثنا الآن فى المأزق الموجود به القطاع الخاص، فسوف نجد أنه ضحية السياسات التى تطبق حاليا. لاشك أن القطاع الخاص المصرى الوطنى تجاوب فى البداية مع سياسة الانفتاح الاقتصادى. وهناك أثرياء مصريون قاموا بأستثمار ثرواتهم ومدخراتهم فى بناء كثير من الصناعات الجيدة فى مصر: فى العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر، وغيره، وفى كثير من المجالات: مثل صناعة الملابس، مواد البناء، الصناعات الغذائية، الخ. وهذه صناعات تمثل فى تصورى بذورا حقيقية لتطور جيد للقطاع الخاص المنتج فى مصر.

لكن لنتأمل فى نتائج تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى على هذا القطاع. خذوا الارتفاع الشديد الذى حدث فى أسعار الكهرباء، وهو شىء تشكو منه كافة المصانع، تحت حجة الأسعار العالمية، ولاندرى ما هى الأسعار العالمية ... هل هى أسعار المنافسة الكاملة؟ هل هى أسعار الاحتكارات، الخ، لا أحد يفهم ما هى الأسعار الدولية.

خذوا أيضا الارتفاع الفاحش الذى حدث فى سعر الفائدة. القطاع الخاص أصبح - لكى يمول رأسماله الجارى، ناهيك عن الثابت - يدفع٢٥٪. صحيح أن أسعار الفائدة انخفضت قليلا مؤخرا، لكن هذه أسعار مرتفعة للغاية وتتجاوز معدلات الربح الممكنة.

خذوا أيضا إرتفاع سعر الواردات الوسيطة، بسبب التخفيض الذى طرأ على القيمة الخارجية للجنيه المصرى. خذوا مثلا ضريبة المبيعات وإرتفاع رسوم الخدمات العامة ... الى آخره.

إذن وضعت السياسة الاقتصادية الجديدة القطاع الخاص المنتج فى موقف يجعله ينتج بتكاليف متزايدة. فكيف يواجه القطاع الخاص هذه التكاليف المتزايدة؟ يواجهها لو استطاع رفع معدل

انتاجيته الى مستوى يجب هذه الزيادة فى التكاليف. لكن هذه الامكانية تحتاج الى أجل متوسط، وربما الى أجل طويل. لأنه حتى يتغلب المنتج على مشكلات تكاليف الكهرباء وغيرها من عناصر التكاليف ، يحتاج الى تغيير فى طريقة الفن التكنولوجى وفى طريقة التوليف بين عناصر الانتاج. وهذه تستغرق وقتا. وربما يستطيع التغلب على مشكلة الأسعار المتزايدة فى تكاليفه لو أنه كان يستطيع التسويق فى سوق منتعش: لو أن المستهلك يتحمل هذه الأسعار. إنما الحادث فعلا أنه مع زيادة البطالة وزيادة الضرائب ومع الغلاء، السوق الآن فى حالة انكماش شديد. فالقطاع الخاص ينتج بأسعار مرتفعة فى سوق منكمشة. ويترتب على هذا تراكم فى المخزون السلعى وتحقيق خسائر كثيرة.

ثم جاءت الطامة الكبرى عندما قلنا سنحرر التجارة ، تحت حجة المنافسة !إذن القطاع الخاص - رغم أنه يفترض نظريا أنه بطل الانفتاح - يعد اليوم من ضحايا الانفتاح. فأنا أتصور أنه من خلال هذه التقلبات التى حدثت فى سياستنا الاقتصادية، والتغيرات العنيفة التى تحدث - وجزء كبير منها نابع من التزاماتنا فى خطاب النوايا، كل هذا له تأثيرات شديدة جدا على الوضع فى مصر.

طبعا، عمليات الخصخصة - فى التحليل النهائى - ليس الهدف منها رفع كفاءة تشغيل الموارد العامة، وأنما هو أعادة توزيع للثروة، كما ذكر أستاذنا د.الامام وأستاذنا د. محمد دويدار. فهنا القضية - يبدو لى - يغلب عليها الطابع الايديولوجى أكثر منها قضية اقتصادية. وهنا السؤال: هل فعلا الاصلاح الاقتصادى فى مصر يتطلب القضاء على القطاع العام؟ كما هو مطروح حاليا ؟ أنا أتصور أن طبيعة ظروف مصر والتحديات التى تواجهها تحتاج الى عطاء كل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، فهى تحتاج الى عطاء القطاع الخاص وعطاء القطاع الأجنبى والقطاع التعاونى وقطاع الانتاج السلعى الصغير. نحن نحتاج لكل هذا. لكن يبدو أن الأمر المطروح فى مصر هو نزع الملكية العامة لصالح القطاع الخاص.

وأنا - فى الواقع - من خلال تأملى فى هذه القضايا والسياق الذى طرحت فيه قضية الـ Privatization أميل الآن لكى أترجم هذه اللفظة على أنها ليست "الخصخصة" ولا "التخصصية" أو غيرها، ولكنها "نزع الملكية العامة". لأن كلمة نزع هنا فيها عنصر الاملاء الخارجى لهذه السياسة. وعندما نعود لوثائقنا منذ بدء ما يسمى بمسيرة الاصلاح الاقتصادى، وأمامى أوراق المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ ، والذى كان فيه أستاذنا د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن

هو المقرر العام للمؤتمر، كانت هناك اشارات واضحة الى أن الاصلاح الاقتصادى فى مصر سيتم مع المحافظة على المقومات الرئيسية الحالية للاقتصاد المصرى بقيادة الدولة والقطاع العام، والتنسيق بينهما وبين الدور المنوط للقطاع الخاص والتعاونى، والاستمرار فى سياسة الانفتاح والتعاون الدولى، الخ. كان هناك حرص فى هذا المؤتمر - الذى شرفت بحضوره - على أن يتم الاصلاح بشكل يحافظ على المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى ويكون له بعد اجتماعى، ويزيد من اعتماد مصر على ذاتها، ... الخ. ولكننا الآن فى موقف أو نقطة تحول تاريخية صعبة، علينا أن نتأملها ونرى الى أين نحن ذاهبون. وشكرا.

سمير مصطفي :

فى الحقيقة الأطروحات التى جاءت فى الورقة لم يكن الهدف منها هو الاجابة على ما اذا كنا بصدد خصخصة أو لا خصخصة. لأن إيقاع التصرف وسياسة الخصخصة بدأ واستغرق زمنا، ولم يعد بالإمكان وقف العملية، لأنها لا تتصل بانتقال ايديولوجى أو أثر محاكاه. أنا أعتقد أن النقاش لا ينبغى أن يركز على هذه النقطة. لكن ما أريد أن أقوله فى هذا الصدد، هو أنه من واقع التجربة التى عشتها فى الشركات القابضة ... دعونى - بأذنكم - أطرح بعض التساؤلات التى طرحتها مع زملائى، ليس فى الشركة التى كنت أنتمى اليها آنذاك. ولكن فى غالبية الشركات الأخرى.

فى البداية - بدأنا نسأل انفسنا: هل هو انتقال ايديولوجى، أم هو أثر محاكاه؟ والسؤال الثانى: هل الخصخصة ينبغى أن تتم من أسفل أم من أعلى؟ حيث كانت العادة ان تأتينا أوامر من مكتب الوزير المسئول عن قطاع الأعمال العام، وهو السيد رئيس الوزراء، والمسئولين فى قطاع الاعمال ... اعملوا هذا، اعملوا ذاك ... ونحن طوال الوقت كنا متلقين لأوامر، ولم تكن لنا سلطة إتخاذ قرار حقيقى فى إدارة عملية الخصخصة.

طبعا، عملية الخصخصة لم تكن بأى شكل من الأشكال جزءا من استراتيجية التنمية العامة للدولة. والنقاش الذى ساد على امتداد الساعتين السابقتين يؤكد أن الخصخصة ليست جزءا من التصور الخاص باستراتيجية التنمية العامة للدولة.

بدأنا بعد ذلك - باختصار شديد - نرث الديناصورات التى تراكمت من القطاع العام ومن الأجهزة الوزارية التى لم تكن تريد أن تستسلم بسهولة، فتدخلت فى اختيار أعضاء مجالس ادارات

الشركة القابضة، واختيار أعضاء مجالس ادارات الشركة التابعة، ففى الشركة التى كنت فيها، تم تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركة التابعة من ذوى القرابة من الدرجة الأولى لأعضاء مجلس الادارة ورئيس مجلس ادارة الشركة القابضة!

كنا نتساءل: لمن تباع الأصول فى واقع الأمر؟ ومن هم المتنافسون الحقيقيون فى مجال شراء هذه الأصول؟ وهل قرار البيع هو قرار الدولة أم قرار الشعب؟ هل ينبغى مثلا عند إقرار البيع وفقا لدراسة جدوى وتقييم جيد للأصول يعتد به، ان يطرح على الأجهزة الشعبية والتنفيذية؟ وهل الهدف من الخصخصة أن يكون هناك نموذج يمكن أن يحتذى به؟، أم أن الهدف من الخصخصة هو بناء نسيج اقتصادى كفء يضمن التواصل لعملية التنمية والنمو الاقتصادى؟ أى هل نقوم باختيار شركة ما كنموذج يحتذى من أصل ٢٧ شركة؟ هل يمكن أن نختار شركة كنموذج فى الادارة، وبيع الأصول، وكل ما يتصل بعملية الخصخصة، يمكن أن تحتذيه باقى الشركات، أم أن الهدف كان يتمثل فى خلق نسيج اقتصادى كفء يكفل تواصل التنمية فى حد ذاتها؟

أنا أتصور أن الخصخصة - كما فهمناها نحن فى ذلك التاريخ - لم تكن هدفا نهائيا كما تفضل سيادة الوزير محمد عبد الوهاب فى البداية وقال أن الخصخصة ليست الهدف النهائى، وانما الهدف خلق اقتصاد كفء من خلال نظام اقتصادى سياسى ديموقراطى.

الأطروحة الأخيرة للدكتور رمزى والخاصة بالدروس المستفادة من تجارب الخصخصة والتى يمكن ان ننسج على منوالها فيما يتصل بواقع التجربة المصرية فى هذا الشأن لم تكن واضحة. ولذلك ذكر د. عثمان أنهم أتوا لنا باثنين من خبراء البنك الدولى فى ذلك الوقت، وكان واضحا منهما ومن لقاءاتنا مع الشركات القابضة كلها أن التراث الخاص بالانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص فى العالم كله لم يكن واضحا على الاطلاق ... وأن أدبيات الموضوع مازالت تتحسس طريقها نحو الشكل النهائى.

وأذكر مثلا أنهم قالوا فى ذلك التاريخ أن بريطانيا مازالت تمارس عملية الخصخصة، وأن الولايات المتحدة لم تبع كل استثماراتها العامة. وتحدثوا فى ذلك الوقت أيضا عن تجارب بوليفيا، البرازيل، شيلى، غانا، الفلبين، المكسيك، نيوزلندا. واتضح من العرض الذى أتوا به معهم أن مضمونية الخصخصة كانت متراوحة الى حد بعيد بين مجموعات الدول. فغانا - مثلا - فهمتها على

أنها تقليص الاستثمار الذى يقوم به القطاع العام فى المجالات المختلفة. الفلبين فهمتها على أنها خصخصة. والمكسيك فهمتها على أنها disincorporation تونس تصورتها على أنها إعادة هيكلة وإعادة النظر فى الهياكل التمويلية. المملكة المتحدة فهمتها على أنها denationalization ، شيلى فهمتها على أنها popular capitalism حتى التراوح والتباين الحاد بين فهم مضمونية الخصخصة بين مجموعة البلاد آنذاك تؤكد أن التراث الخاص بموضوع الخصخصة والانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص مازال غير واضح حتى فى ذهن من دعوناهم آنذاك لنقل التجربة والدروس المستفادة.

وكان آخر تحدى أمامنا آنذاك فى الشركات القابضة أن معظم أعضاء مجالس ادارات هذه الشركات لم يكن لهم خبرة خاصة بالهيكلة، وانما كانت لهم خبرة خاصة بادارة هذه الوحدات وفقا للأغراض التى نص عليه قانون قطاع الاعمال العام، وهى: تأسيس شركات مساهمة أو بيعها، تكوين وادارة محفظة الأوراق المالية، اجراء جميع التصرفات. أما الهيكلة فى حد ذاتها، فلم تكن المسألة واضحة، لأنه لم تكن هناك الخبرة لديهم. وهذا هو بعض ما دار فى أذهاننا ونحن نتهيأ لخوض تجربة الشركات القابضة حيث كنا نعتقد أن المسألة ستأتى من أسفل. ولكن حتى هذه اللحظة، مازالت تأتى من أعلى، من مكتب قطاع الأعمال، لأنه حتى عندما قلنا تعالوا نجازى الشركات الخاسرة، ولا نعطى علاوات سنوية للناس، جاء القرار: لا أعطوهم علاوات وبزيادة، لأننا حريصون على الحفاظ على سلامة النسيج السياسى والاجتماعى للبلد وشكرا.

محمد عبد الوهاب :

باختصار شديد جدا، ما قاله أ.د. رمزى أوضح لنا الكثير جدا عن موضوع بيع الديون ولكن يبقى تساؤلى الأساسى وهو: أن بيع الديون نفسه فى حاجة إلى إعادة نظر وليس استخداماته، لأن هذه تطبيقاته، ولكن ثبت أنها ليست بالضرورة أنسب ما يناسبنا. وطبعا دخول البنوك كستارة للحكومة شىء جيد اذا أمكن عمله. والنقطة الثانية هى موضوع هدف الخصخصة كما قال أ.د. سمير. أولا حضرتك قلت أن السياسة الحالية لا تدعم تعظيم دور القطاع الخاص نتيجة للسلبيات التى نتجت عن إعادة الهيكلة الاقتصادية أو التمويل الاقتصادى، وارتفاع الأسعار، ونحن ليس لدينا أسعار عالمية، فكما قلت لحضرتك نحن حولنا الموضوع إلى ما يطلق عليه أسعار اقتصادية،

ولكن الخلاف حول الكهرباء بيننا وبين البنك الدولى كان على المعادلة التى استخدمت لرفع الأسعار. ونحن نعتقد فى قطاع الصناعة أن هناك خطأ أساسيا فى هذه المعادلة التى أطلق عليها long term marginal cost .

والنقطة الأساسية الآن: هل يتطلب نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى القضاء على القطاع العام؟ أنا أؤكد - ولست مدافعا ولا مهاجما - اننا عندما جئنا لوضع القانون ٢٠٣ - ونعود لكلام أ.د. سمير مصطفى - كان أمامنا طريقتان: إما أن نضع القانون بحيث يتجه نحو الخصخصة، والخصخصة تتجه نحو التصفية، وهذا يؤدى إلى التعبير الذى استخدمته وهو "نزع ملكية القطاع العام"، ونزع الملكية يؤدى فى النهاية إلى عدم وجود قطاع عام !فقلنا لا، نحن لدينا كرة ثلج معلقة فى خيط، نتركها تنصهر وتنقط ويبقى الخيط، وهذا أسلوب التصفية. وأما أن نعمل على نظرية كرة الثلج التى تدحرجها على جليد فتزيد !والقانون والسجلات ومحاضر نقاش هذا القانون تؤكد أن الهدف ليس تصفية القطاع العام.

والأن أرد على كلام أ.د. سمير مصطفى وأقول أن الكلام الذى حدث من المكتب الفنى أعتقد أنه كان فيه تجاوز، بدليل أن هذا الأسلوب توقف الآن تماما.

النقطة التالية أن عملية الخصخصة لم تكن فى نظر القانون سياسات واجراءات تملى من الحكومة، ولكنها كانت أداة من أدوات الادارة فى اصلاح الهياكل التمويلية والتكنولوجية، وتحويل الصناعات إلى صناعات متنافسة عالميا، وما يتم اختيارا، تأكيدا لما سمعنا - من أنه يجب أن نركز على بعض الصناعات التى لها ميزة نسبية، التى تحولنا من الاحلال محل الواردات إلى التصدير. وهذا حقيقى، لأنه لا يمكن أن نحول كل صناعاتنا إلى صناعة عالمية. ففى البداية نحول بعض الصناعات التى لنا فيها ميزة نسبية والتى نستطيع أن نتحمل فيها عبء البحث والتطوير. والبحث والتطوير هو المدخل الوحيد لتحويل الصناعة المحلية إلى العالمية. وإلا سنظل تابعين للصناعة العالمية، ولا يمكن للتابع أن يكون شريكا الا اذا أضاف فى هذه الشركة شيئا. وهذا هو البحث والتطوير.

إذن، الخصخصة كانت أداه من أدوات الادارة، ويجب أن تكون أداه من أدوات الادارة. فإذا كانت مجالس الادارة ليس لديها خبرة، فالحل أن نتعاقد مع من لديهم الخبرة، إلا أن فى مصر حتى

الآن التعاقد على الخبرة عملية غير مقبولة من صاحب القرار، لأنه يعتبر أنها تمس - إلى حد ما - امكانياته واعتبارها "عدم قدرة". وأرجو أن تتخطى مصر هذا الموضوع، ونعتمد على الخبرات فليس هناك حل سوى ذلك. ولا يستطيع أحد أن يفعل غير ذلك. وشكرا .

عثمان محمد عثمان :

الحقيقة أن موضوع هذه الندوة، وخاصة أنه سيكون محل نشر فى مجلة المعهد، جاء متأخرا بعض الشىء. فبحكم طبيعة المشاركين، ربما كان عائد النشر كبيرا لو أنها أتت مبكرة. ولكن محاولة تعظيم العائد من الندوة - بتوقيتها الحالى - ربما يكمن فى امكانية مراجعة ما تم خلال الفترة الماضية.

فى معرض مناقشة هذا الموضوع، أود أن أثير بعض النقاط من واقع ممارستى المزدوجة كأحد دارسى وباحثى التخطيط والاقتصاد، ومن موقع عضويتى فى أحد مجالس إدارات إحدى الشركات القابضة، والتى ما يقل عن ٥٠٪ من الشركات المعروضة للخصخصة يقع فى نطاق هذه الشركة القابضة. وكنت أتمنى أن يكون كتيب دليل الاجراءات لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الذى أصدره وزير قطاع الاعمال موضع مناقشة ودراسة. وسأتناول البرنامج كما هو مطروح فى هذا الكتيب، وسأعرض لبعض الملاحظات بشأنه.

سأحاول أن أتعرض لثلاثة موضوعات سريعة :

١) المقدمات التى استخدمت للترويج لمسألة الخصخصة، والتى يسميها المكتب الفنى والحكومة "بتوسيع قاعدة الملكية". أعتقد أن التسمية ربما تكون أفيد وربما تكون راسمة لإطار يجب أن نتمسك به كهدف على الأقل.

٢) تتعلق المسألة الثانية بقضية الملكية والكفاءة. وهذه مسألة أيضا يشوبها كثير من الخلط واللبس فى الأمر.

٣) الأمر الثالث، أننى سأشير إلى بعض الملاحظات من الممارسة العملية، كبعض الأسئلة والتساؤلات التى تطرحها علينا الممارسة العملية فى هذا المجال.

فى الواقع، أنه فى خلفية مناقشة موضوع الخصخصة - وقد أشار د. دويدار إلى هذه النقطة - حاول البعض الترويج لبعض الحقائق المغلوطة. مثل القول بأن القطاع العام فى مصر كبير ومهيمن

ومسيطر، الخ، وأنه - تاريخيا - قضى على القطاع الخاص والمبادرة الفردية. هنا أود فقط أن أشير إلى بيانات ووقائع ثابتة :

١) أولا أنه ليس صحيحا أن القطاع العام أكبر مما يجب فى مصر.

٢) أن مشاركة القطاع العام فى توليد الناتج بدأت منذ فترة طويلة فى الانخفاض والتركز فى مجال محدد. والأرقام الرسمية الموجودة تقول أنه - على مستوى القطاعات المختلفة على النحو التالى: الزراعى فى حدود ٩٦ - ٩٧٪ قطاع خاص، فى المقابل الكهرباء ١٠٠٪ قطاع عام. إنما القطاعات التى لها تأثير ووزن وتمس عصب الاقتصاد القومى هى الصناعة والتعدين. والقطاع الخاص كان يسهم بانتاج قدره ٣٩٪ فى ٨١ - ١٩٨٢ ، وصل إلى ٥٥٪ فى ٩١ -١٩٩٢ ، ومن المخطط أن يصل إلى ٦٥٪ أى (ثلثى الانتاج الصناعى) ستكون مساهمة القطاع الخاص. حتى البترول، يسهم القطاع الخاص - الأجنبى هنا - بحوالى الخمس. والتشييد من ٤٣٪ فى ٨١ - ١٩٨٢ ارتفع إلى٥٩٪ ومخطط أن يرتفع إلى ٦٨٪، النقل والمواصلات من ٤٥٪ إلى ٤٨٪، ومخطط أن يصل ٥٢٪، والتجارة من ٧٥٪ إلى ٩٠٪ ومخطط أن يصل إلى٩٥٪ .

من هذه النسب، نجد أن القطاع الخاص - فى كافة مجالات الاقتصاد القومى - فاعل وتتزايد مساهمته ومخطط أن تتزايد بصفة عامة مساهمته من ٥٠٪ من اجمالى الانتاج المحلى فى ٨١ - ١٩٨٢ إلى٦٠٪ فى ١٩٩٢/٩١ ، ومخطط أن تصل إلى ٦٥٪ أى حوالى ثلثى الانتاج فى نهاية الخطة الحالية هذا التزايد المخطط أو التدريجى الذى حدث فى مساهمة القطاع الخاص يعكس نمط وحجم الاستثمارات التى قامت بها الدولة منذ عودة الخطط الخمسية.

ان دور الاستثمار العام يتجه إلى الانخفاض، ومساهمة الدولة والقطاع العام فى الاستثمارات تتجه إلى الانخفاض. حيث كان اجمالى استثمار القطاع الخاص ١٠٪ فى الخطط الخمسية فى الخمسينات والستينات، وإرتفع إلى ٢٥٪ فى السبعينات، وفى الخطتين الأولى والثانية حوالى ٤٠٪ ، والواقع العملى - اذا نفذت استثمارات الخطة الخمسية الثالثة - ستصل مساهمة القطاع الخاص إلى ٥٥٪ من الاستثمارات. وهكذا يعكس توزيع الاستثمارات قطاعيا ما يمكن تسميته بتوسيع قاعدة الملكية أو زيادة دور القطاع الخاص، وكان يمكن أن تكون هذه استراتيجية معقولة وتدريجية وهادئة، وأن تبحث الخطة الخمسية كيف ينجز القطاع الخاص هذا الحجم من الاستثمارات

لصالحه ولصالح الاقتصاد القومى.

وتتضمن الخطة الخمسية الثالثة ١٥٤مليار جنيه استثمارات، بالأسعار الثابتة. وكما هو معتاد سيقوم الجهاز الادارى والمحليات بـ ٢٢٪ منها، والهيئات الاقتصادية ٢٠٪، أى أن الدولة ستقوم بـ ٤٢٪، و٥٨٪ استثمارات قطاع أعمال، قطاع الأعمال العام سينجز منها ١٧٪ فقط، أى حوالى ٩,٨٪ من اجمالى الاستثمارات القومية. الأمر الواضح فى مجال الصناعة: ٥٪ فقط من الاستثمارات فى مجال الصناعة ستقوم بها شركات قطاع الأعمال العام، ٩٥٪ ستقوم بها شركات قطاع الأعمال الخاص. وهذا - فى تقديرى - كان يجب أن يكون هو المعنى الحقيقى لتوسيع قاعدة الملكية أو زيادة مساهمة القطاع الخاص، وليس الشكل المباشر وهو الاتجاه إلى بيع الأصول القائمة. ولعل المهندس محمد عبد الوهاب ينحو هذا المنحى: دعنا نوسع قاعدة الانتاج، وحصة القطاع الخاص تتزايد فى هذه الزيادة،ومن ثم تصبح حصته - على مستوى الاقتصاد القومى - أكبر.

الأمر الثانى: قضية الملكية والكفاءة. وهذه أيضا لها شقان. الشق الأول الإطار العام والترويج والترويج ومحاولة اقناعنا بأنه وراء الدعوة إلى الخصخصة هو فشل القطاع العام. ولن أطيل فى هذا لأن حضراتكم على بينة من الامر.

ومن ناحية المبدأ يمكن أثبات أن الملكية العامة لا تتعارض مع الكفاءة، اذا طبقت المعايير الاقتصادية. فلا علاقة بين الملكية والكفاءة. فالكفاءة ليست حكرا على الملكية الخاصة، وسوء الادارة ليس حكرا على الملكية العامة. فاذا كان هناك فساد، فهو موجود فى القطاعين معا، واذا كانت هناك امكانية لرفع الكفاءة، فهى ممكنة فى الملكية العامة كما هى ممكنة فى الملكية الخاصة. ومن ثم، فكل دعاوى ترشيد أداء القطاع العام واجبة وممكنة بالمعايير الاقتصادية المتعارف عليها. وكان يجب أن يفهم أن نقل القطاع العام إلى قطاع أعمال عام أنه سيدار من خلال تعظيم الارباح والميزانية المحددة، بحيث لا تكون الحكومة مسئولة عن تمويل عجز أو خسائر الشركات واذا ثبت اقتصاديا أن الشركة لن تستطيع أن تعمل بكفاءة تصفى، الخ.

المشكلة فى هذا المجال هى مشكلة البيروقراطية. أو لنقل الأداه البيروقراطية التى تؤدى، إذا ما فسدت ليس فقط إلى تدهور أداء القطاع العام، وإنما إلى التدهور الاقتصادى ككل، أى أن تصبح عاجزة عن صياغة سياسة اقتصادية مناسبة، ليس فقط لادارة القطاع العام،وإنما الاقتصاد القومى

ككل. ومن ثم، كان يجب أن يفهم الاصلاح الاقتصادى بمعنى الادارة الاقتصادية الرشيدة للاقتصاد القومى ككل.

وفى هذا المجال، كان يمكن أن أعطى بعض الأرقام، ولكنى سأمتنع عن ذلك، لأن الحقائق عن معدل الانتاجية Total Factor-Productivity الزميلة أ.د. هبه حندوسة لها دراسات منشورة فى وثائق البنك الدولى عن هذا الموضوع لا تؤيد أن وحدات القطاع العام أقل كفاءة من غيرها من وحدات القطاع الخاص، وأن اعتبارات الكثافة الرأسمالية موجودة فى القطاع العام بنفس الاتجاهات الموجودة فى القطاع الخاص. أى أنه اذا كان هناك انخفاض فى الانتاجية، فهى سمة للاقتصاد القومى المصرى وليست قاصرة على شركات القطاع العام. وامكانية التحسن موجودة. هذه استنتاجات واضحة وصريحة للأستاذة الدكتورة هبه حندوسة. فامكانية تحسين الانتاجية والوصول إلى الأوضاع المثلى موجودة.

الأمر الثالث : هو مسألة الممارسة العملية. أولا هناك ملحوظة أساسية تثير الانتباه فى تحول موقف البنك الدولى خاصة فى الحديث مع الحكومة المصرية وفى وثائقه الرسمية من التركيز على الاصلاح الهيكلى والاختلالات السعرية، الخ، إلى طلب الخصخصة صراحة !فلأول مرة يذكر صراحة ويلح على الخصخصة - فى نصيحته - فى الاتفاق الاخير فى مايو ١٩٩١ . فقبل ذلك، كانت تتكلم عن الموارد الاقتصادية واصلاح المشروعات العامة، ولم تتكلم أبدا عن تحول الملكية من العام إلى الخاص، إلا فى الإتفاق الأخير، حيث ظهر موضوع الخصخصة. حيث بدأت اشاعات عن أن الحكومة المصرية مطالبة بإعداد قائمة صريحة. وربما يفسر هذا التسرع الذى حدث فى إعداد هذه القائمة. وقد عايشت بنفسى كيف أن المسألة على منضدة مثل هذه، ويقترح الناس بدون أى مقدمات، وبدون أية دراسة ويقولون نضع هذا المشروع أو تلك الشركة فى برنامج الخصخصة.

ومن هنا، ما أود أن استنتجه هو أنه مالم نعود أنفسنا -كمصريين - لتحضير البرنامج الذى نراه فى أى مجال من المجالات: السياسة النقدية، السياسة المالية، الخ، مانراه نحن فى صالح الاقتصاد المصرى، سنجد أن المسألة - هذا الطرح العالمى أو تفويت بعض السياسات - فيها كثير من المخاطر.

لماذا وقع هذا التحول فى موقف البنك الدولى. ولماذا نلتزم به، ولماذا نقبل بالذات طلبات البنك

الدولى، بينما بعض المنظمات الدولية الأخرى التى تعتبر من ضمن المانحين، ليست بهذه الحدة فى موقفها. وعلى سبيل المثالUNDP فى تقريرها الأخير للتنمية البشرية فى ١٩٩٣ ، تتكلم عن الخطايا السبع للخصخصة. فلماذا يريد البعض أن يأخذ فقط ما تقوله احدى المؤسسات الدولية، ويتجاهل ما تقوله مؤسسة أخرى قد تكون أكثر تأثيرا وارتباطا بقضية التنمية؟

الأمر التالى: هناك تضارب واضطراب فى تحديد استراتيجية وهدف الخصخصة. ولهذا كنت أتمنى ضمن عملية الشفافية ان يكون كتاب"توسيع قاعدة الملكية" متاحا لأكبر عدد من الناس، ولست أدرى لماذا لم يوزعه المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام على نطاق واسع. لأنه يستحق أن نقرأه ونفحصه ونقيمه ونناقش المكتب الفنى أو المعنيين بالأمر. وكما قلت العنوان أفضل من الكلمة المستخدمة الدارجة "الخصخصة"، فاذا كان توسيع قاعدة الملكية مطلوبا، فلنناقش بجدية امكانية فرص توسيع قاعدة الملكية وليس البيع. هناك حديث عن الأهداف، يمكن قبول بعضها - والحقيقة أنه يمكن الاستغراب من أن تصبح هذه أهداف توسيع قاعدة الملكية - أن الهدف الاول زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام، هذا هدف مقبول، ولكن ما علاقة هذا الهدف بتوسيع قاعدة الملكية أو الخصخصة؟ كان يجب أن تكون الأمور متسلسلة كأن يقال مثلا توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص للاستثمار هو الهدف الأول، وبعد ذلك يمكن أن يقال أن هذا يساعد فى رفع الكفاءة، وكيف وما هو الاجراء. انما بعض الأمور، مثل زيادة فرص العمل، مسألة مشكوك فيها، وتخصيص عائد البيع لسداد المديونيات ليس هدفا ولكنه وسيلة.

أريد أن أقول أن هناك وثائق وأفكار كان يجب أن تكون متاحة ومتداولة لمناقشتها بشكل أوسع، وليس مناقشتها فقط مع الأجانب. لأن هناك بعض المبادىء الأساسية، أولها منع الاحتكار، كيف يكون ذلك؟

والأمر الأهم فى رأيى هو أن كتاب المكتب الفنى لوزير قطاع الاعمال يتضمن بيان الدفعة الأولى لتوسيع قاعدة الملكية ١٩٩٤ . واسمحوا لى أن ألقى نظرة سريعة كنوع من التقييم. ما الذى حدث؟ اختيرت بعض المشروعات، لن أجادل فى كيف تم اختيارها وتضمينها فى هذا البرنامج، لكنى سأسأل سؤالا واحدا: ما الذى تم بالفعل فى الدفعة المرشحة لعام ١٩٩٢/٩١؟ لأن هذا سيثير مجددا

الاسئلة التى طرحتها الورقة التى تمثل خلفية للندوة، وتطرح السؤال الأساسى: هل يتم نقل الملكية فى هذه الوحدات؟ ولمن؟ وما دور القطاع الخاص أو احتمالات الرأسمالية المصرية؟ وأعود إلى الخطة التى تكفلت بحجم هائل من الاستثمارات وتطالبه الأن بشراء هذه الأصول ... هل يستطيع؟ ... هل سأل أحد نفسه هذا السؤال؟ الدولة تخطط للقطاع الخاص ليقوم بالمهمتين، فاذا لم يستطع، فلماذا، وما هو البديل؟

ولدى ملاحظات سريعة فى هذا المجال، سأوجزها فى الأتى: أنا أشعر بأن القطاع العام وقضية الخصخصة يتنازعها اتجاهان غير مرغوبين، باستثناء من يحرصون على القطاع العام حرصهم على مصر. بعيدا عن هؤلاء، هناك مجموعتان تشكلان خطرا شديدا على مستقبل القطاع العام فى مصر: التكنوقراط والبيروقراط المتمسكون بشدة بالقطاع العام، لا حبا فى القطاع العام، ولا فى مصر، وانما حبا فى مصالحهم الخاصة، لأنهم يتعيشون على وجوده وينهبونه. والفئة الأخرى المتربصة من داخل القطاع العام لشراء أصوله. واحدى المجموعات التى تقدمت لشراء بعض الوحدات المطروحة للبيع من رؤساء وأعضاء مجالس ادارات المديرين السابقين للقطاع العام، والذين يخشى أن يكونوا قد كونوا ثرواتهم التى يستخدمونها الآن فى شراء هذه الوحدات من واقع وجودهم كقيادات لهذا القطاع العام.

وهذه الحقيقة تضع على كل مصرى عبئا نفسيا وأخلاقيا شديدا، لأنه فى بعض الأحيان لا يكون واضحا لماذا يدافع شخص ما عن بقاء القطاع العام، هل لأنه انسان شريف ! ويعى أن هذا القطاع يلعب دورا هاما فى تنمية الاقتصاد المصرى، أم أنه يستفيد منه مباشرة ولمصلحته الشخصية؟ والمجموعة الأخرى التى تهاجم القطاع العام وتريد تصفيته - رغم أنها كانت قيادات سابقة فى هذا القطاع - وتريد أن تشترى هذا القطاع !

تبقى نقطة أخيرة، وهى الموقف غير الواضح للرأسمالية المصرية. وربما أن د. رمزى أعطى بعض التفسير، ولكنى أعتقد أن المسألة يجب أن تحظى باهتمام أشد ودراسة أعمق: لماذا تنكص الرأسمالية المصرية عن التقدم لشراء هذه الأصول المطروحة رغم ما فيها من اغراءات مالية واستثمارية هائلة؟ هذا سؤال لا تتوفر لدى اجابة عليه. ويرتبط بهذا جزئية أخيرة، وهى أنه صيغ اتفاق على مساهمة العاملين فى شركات القطاع العام فى تملك نسبة لا تقل عن ١٠٪ من أسهم الشركات المطروحة. وفى ظل استبعاد تدخل المكتب الفنى، تم الاتفاق بين مجالس ادارات الشركات

القابضة، تقريبا، باستخدام الحق الذى كان مكفولا من رئيس الوزراء فى التصرف فيما يزيد عن ١٠٪ من الأرباح - حصة العاملين فى الأرباح - كانت محتجزة للخدمات الاجتماعية والاسكان، وهذه شكلت أرصدة هائلة من حق العاملين وأنها دستوريا، وقانونا، لا يجوز التصرف فيها بأى شكل من الأشكال. وفقط تم الاتفاق على أن يتنازل رئيس الوزراء عن حقه فيما قبل القانون ٢٠٣ ، وينقل هذا الحق - باستخدام هذه الأصول المالية - للجمعيات العمومية لهذه الشركات. ومن ثم اتخذت قرارات بأنه يمكن استخدام هذه الأرصدة فى شراء أسهم هذه الشركات. وهذه أقولها - تأكيدا لكلام مهندس محمد عبد الوهاب - من أن وعى العاملين بهذه الشركات يشكل - حتى الآن - سدا قويا نرحب به فى دفاع العاملين عن حقوقهم. وأنه اذا استمرت هذه العملية - عملية توسيع قاعدة الملكية - من خلال طرح أسهم، وليس بالبيع المباشر. وكنت أتمنى أن تتقدم ندوتنا لمناقشة بعض هذه الأمور: هل من الأجدى الطرح المباشر أم طرح أسهم لحل مشكلة التقييم والبيع للأجانب فى ضربة واحدة. لأن سوق المال - اذا أمكن ترويجها - قد تجيب على بعض الصعوبات فى التقييم. خاصة أن هذه الشركات تحقق أرباحا هائلة وتأثيرها على الميزانية واضح. والكلام الذى قاله المهندس محمد عبد الوهاب هو فى الأجل الطويل، لكن فى الأجل القصير التأثير سيكون مباشرا على الميزانية فى هذا العام، والمثال المباشر هو حالة المريديان، ففى العام الماضى ظهرت ميزانية الميريديان فى القطاع العام، أما فى هذا العام فلن تظهر، والشركة المالكة التى باعت الميريديان انخفضت حصتها فى الأرباح بشكل ملموس، واعتقد أن ميزانية الشركة ستنشر قريبا فى الصحف، وسيظهر فيها - لمن يريد المتابعة - نموذج واضح لكيف ستتأثر حصة الدولة نتيجة بيع بعض هذه الوحدات. وهذا أمر قد لا يمنع تنفيذ برنامج الخصخصة، ولكنه يضع على المخطط وراسم السياسة الاقتصادية أن يدرس هذه التأثيرات. وكيف يمكن معالجة الموازنة العامة فى ضوء هذا الوضع الجديد. وشكرا

عبد الفتاح ناصف :

اسمحوا لى أن أعلق على النقطة التى أثارها د. عثمان وهى تأخر المجلة فى طرح هذا الموضوع رغم أهميته، يعلم د. عثمان أن المجلة صدر منها مجلد واحد، وبدأنا بندوة عن موضوع لا يقل أهمية، بل هو مرتبط أيضا بموضوع اليوم، وهو موضوع إعادة الهيكلة والوظيفة التخطيطية للدولة. وقد اجمع المشاركون فى الندوة - مع وجود أراء تبدو فى البداية متنافرة - على أهمية استمرار الدور

التخطيطى أو الوظيفة التخطيطية للدولة مع تطويره فى ظل المعطيات الجديدة. فاذا انتهينا إلى ما انتهى إليه من أهمية دور القطاع العام، يبدو أن الموضوع الأول الذى كان فى محله شكل نقطة بداية للحديث عن موضوعات أكثر تفصيلا مثل موضوع الخصخصة.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن :

عندما نتحدث عن التأخير، نذكر أننا فى الحقيقة قد تأخرنا فى هذه المناقشة ١٠ سنوات !مثلا من سنة ١٩٨٥ ، عندما إنهارت أسعار البترول، عندما كان واضحا جدا أن التوازن المالى والاقتصادى فى مصر دخل فى مرحلة شديدة. وعلى الرغم من ذلك - لا أتذكر - اذا كان هناك أحد منذ ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ قد ناقش هذا التغير الشديد الواضح الذى جوبه به الاقتصاد المصرى، فلم تتخذ اجراءات ولا مناقشات لمعالجة هذا الموضوع، ولا حتى بالحديث عنه. ويمكن أيضا أن نقول أننا تأخرنا ٢٠ سنة، ففى ١٩٧٤ حدث ارتفاع أسعار البترول، وزيادة الموارد العربية زيادة كبيرة، والتطورات التى حدثت فى مجال الطاقة دوليا لم نأخذ منها سوى سفر بعض المصريين والعودة ببضعة دولارات !ولعلنا تأخرنا كذلك ٣٠ سنة، ففى ١٩٦٤ انتهت الخطة الأولى أيا كانت حدودها، وبعض الزملاء اشتركوا فيها، انتهت الخطة، فهل ناقشنا عندئذ الخطة والتخطيط؟ لا. جئنا فى ١٩٦٤ وانتهى الأمر. بل أقول لكم منذ ٤٠ عاما، جاءت الثورة وأعلنت مبادىء، وشكلنا مجلس الانتاج. وقمت أربعة أو خمسة مشروعات جيدة جدا: حديد أسوان، الكهرباء، مشروع كيما، وبعد ذلك لم تدخل فكرة التنمية ذاتها فى أذهاننا.

خلاصة هذه المناقشة الجانبية، أننا لازلنا تحت تأثير أوامر سيادية فوقية لا نعرف لماذا جاءت، وإلى أين نذهب معها، وأنا أحب تسجيل هذه العبارة. لازلنا لا نعرف كيف تأتى هذه الأوامر السيادية، لماذا، وإلى أين نتجه معها؟

شىء آخر، من يقرأ الأهرام اليوم يجد: عاطف عبيد يقول: العمال ليس لهم ذنب فى خسائر الشركات، لأنه ليسوا هم سبب هذه الخسائر. وعلى هذا الأساس لا يصح أن يتحملوا شيئا. وهذا مبدأ جديد، قد يكون هاما جدا، ويمكن أن نوافق عليه. فهذه مبادىء جديدة تظهر، وكلنا نقول نعم نعم. مبادىء جديدة سيادية فوقية !وقد تحدث د. عثمان وبعض الزملاء عن الأوامر السيادية التى تنزل كالصاعقة بدون تفسير وبدون متابعة. وهناك بعض الاتصالات تقول أن بعض الشركات أقيمت

وشكلت رأسمالها ٢ مليون واقترضت ٦٠ مليون، وهيكلها مكون من موجودات ٦٠ مليون أو ٦٥ مليون، وديونها ٦٠ مليون وصلت إلى ٧٠ مليون. ما هذا؟ ونحن نعرف أن المسألة ليست مسألة قطاع عام ولا قطاع خاص. فمن أحسن المؤسسات التى تعمل فى مصر هيئة قناة السويس وهى قطاع عام، لم يحدث من عام ٦٣ أو ٧٣ أو١٩٨٣ أن حدث أى إشكال على مستوى محلى أو دولى عن أداء قناة السويس. لماذا؟ لأن الأوامر الفوقية لا تأتى، لماذا؟ لأنها مضطرة للتعامل يوميا مع ١٥٠ مركبا دوليا، فلا يمكن أن تتدخل فيها الأوامر الفوقية.

وفى الواقع، أنا أضع هذه النقطة: أن الادارة المصرية فى القطاع العام تحملت الكثير من هذه السلطوية التى لا تفسر ولا توضح. وأنتم تحاولون هنا أن تفسروا مالم يفسر، ولعله غير قابل للتفسير أصلا.

ونحن نتكلم طوال الوقت عن تصفية الارث الماضى، والحديث نادر جدا عن بناء المستقبل. فنحن نصفى مشكلة العمال، والقطاع العام، والارهاب، والأمن ... كلها تصفيات ... ولكن أين البناء؟ ولو حتى مخطط البناء؟ فهل ستصبح مصر دولة صناعية مصدرة، أم دولة زراعية لديها فائض، أم دولة تتاجر مثل لبنان، أم دولة تعيش على الديون مثل اسرائيل؟ ما شكل الصورة التنموية التى أمامنا، غير تصفية الماضى؟ أنا أقول ليست هناك صورة. وبالتالى، ما يترتب على غياب الصورة يجعل الساحة الفكرية فى مصر ساحة تستحوذ عليها محاولة التصفيات ومحاولة الخروج من الأزمات يوما بعد يوم.

ثالثا: الأزمة الأساسية التى نحاول أن نخرج منها باستمرار هى الأزمة الأمنية، وليست الأزمة الاقتصادية. أى أن هناك شعورا فى البلد بأنه يجب المحافظة على الأمن بالمعنى العام: داخلى، خارجى، وقد يسمى هذا الاستقرار. والمحافظة على هذا أمر ضرورى، ونحن لسنا خارجين عن النظام، انما لا تصح المحافظة على هذا مع اهمال جميع الجوانب الأخرى. فعندما نناقش أى مسئول يشير إلى الضرورة الأمنية، ولكن هناك ضرورة اجتماعية، وضرورة نفسية، وضرورة سياسية. وهذه الضروريات كلها تأخذ مقاما متدنيا، وآخرها الاقتصاد، فهو آخر ما تفكر فيه السلطة وتبحث عنه.

وما ندرسه الآن - فى هذه المشكلة ومشكلات سابقة - نشأ عن تراكم الديون، على الأقل فى الفترة الأخيرة، فى الثمانينات أساسا. حيث استمر الاقتراض من الخارج لمدة طويلة حتى تراكمت

الديون ووصلت إلى ٤٠ أو ٧٠ مليار. ومع ذلك ، لم نتحرك إلا عندما جاء ضغط خارجى. فلم نتحرك اقتصاديا من تلقاء أنفسنا على الرغم من تراكم الديون سنة بعد أخرى. مع زيادة معدل التضخم، وانهيار العملة، وهروب رؤوس الأموال !لم نتحرك لكل هذا!

وقد تحركنا فقط عندما بدأت مصر والبنوك المصرية لا تقبل طلباتها وأوراقها فى الخارج حتى عند طلب الديون القصيرة، عندما توقف العالم والجهاز المصرفى الدولى عن التعامل مع مصر فى ١٩٨٧، واستمرت العملية ببعض الحلول حتى ١٩٩٠ . لم نتحرك إلا عندما أصبحنا على وشك الافلاس. هذا ما حدث. والأمر اليوم كذلك. فأمامنا الخطر ولا نتحرك إلا عندما تأتى الإشارة من أعلى. أيا كانت هذه الإشارة حسنة أم لا.

وخلاصة هذه النقطة الثالثة أن ما حدث فى عملية الخصخصة - التى نناقشها - هو مجموعة قرارات متضاربة. تحاولون تفسيرها ولكن بالرجوع إلى الكتاب الأزرق أو الأخضر لن نجد شيئا! فالقرارات متضاربة ومن سلطات مختلفة، ولا نتهمها بشىء: بأنها تنفذ لأوامر الصندوق أم رغبات هذا أو ذاك. ولكنها عملية تضارب.

وقد سمعت كل كلام الأخ محمد عبد الوهاب مع حضراتكم من أول الجلسة، وأحاول أن أجد خطا واحدا يجمع هذه التصرفات، فلا أجد !ويجوز بعد عقد ١٠ جلسات أن تصلوا !ولكن كل ما سمعته لا يمثل خطا. وطبعا د. رمزى بقوة حججه القوية يخرج بأشياء يكون واضحا جدا فيها - انما بقية القرارات لا تخرج بهذا الوضوح. فأنت تقول يجب أن نستفيد من الـ ١٦ مليار الاحتياطى. أنا أنظر إليها نظرة أخرى، قد تكون نظرة المسئولين فى البنك المركزى، أولا نحن عندنا رد فعل نفسى شديد جدا على المحافظة على سعر الصرف بين الجنيه والدولار. فنحن نصنع المستحيل فى سبيل الا يرتفع الدولار من ٣ إلى ٤ إلى ٥ جنيهات لأنها حدثت فى السنوات الماضية. حيث انتقل سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلى ٣٣٠ قرشا فى سنوات قليلة تالية. فانهارت الثقة فى العملة المصرية، وأصبح لدينا رد فعل شديد: نريد تثبيت سعر الصرف. وهذا تخوف وصل لدرجة الرعب. فمنذ يومين أو ثلاثة قيل أن محافظ البنك المركزى حريص على المحافظة على سعر الدولار حتى لا ينخفض فى السوق المصرى !لماذا؟ لأنه اذا انخفض الدولار، إذن العملة المصرية تصبح قيمتها مبالغا فيها، إذن تضر الصادرات، إذن تضر السياحة. وهذه عقدة نفسية شديدة فى مصر معناها المحافظة على ما تم

من (نجاح) فى الناحية المالية والنقدية، ولا نريد أن نتراجع فى هذه الناحية.

ولكن يجب أن نبحث الآن عن الناحية التالية وهى: الانتاجية. فهل انخفاض سعر الجنيه المصرى يعتبر ردة لا يمكن قولها مطلقا. هذا تفسيرى أنا وليس تفسير محافظ البنك المركزى.

ولقد قال لنا المهندس محمد عبد الوهاب أن القانون ٢٠٣ كان غرضه توسيع سلطة القطاع العام فى التصرف فى الملكيات حتى إلى درجة التصفية. ولكن القانون ٢٠٣ مازال قائما، فماذا حدث؟ هل حدث تصرف فى ٤٠٠ شركة قطاع عام وفقا للقانون ٢٠٣؟ لم يحدث شىء، ومازال القانون ٢٠٣ قائما. فلماذا لا يعملون بهذا القانون ولنرى ما اذا كانت ستحدث الخصخصة أم لا، يمكن بيع بعض الأصول، أو عمل إعادة هيكلة، أو زيادة الأرباح أو خفضها، ولكن لا شىء يحدث. لقد توقف القانون ٢٠٣ .

ولكن التساؤل الذى لم أسمعه - اذا سمحتم لى - هو أن المشكلة ليست بكم أبيع، فيمكن البيع بمبلغ أفضل مع حسن التصرف من الحصيلة، ويمكن أبيع بسعر أعلى وأحصل على النقود وأبددها فتضيع. فالمسألة مقارنة بين بدائل. هل هناك بدائل معروضة فى عملية الخصخصة؟ أنا لم أشاهد هذا. ولكنهم يقومون بعملية تقييم، والعميل قد لا يقبل هذا التقييم فلن تبيع، ولو تم البيع ماذا ستفعل بالأموال؟ يجب أن نضع كل هذا معا حتى نصل لقرار بقبول البيع أو عدمه. وأنا لا أعرف تقييم نتيجة البيع، سواء كان هناك مليون دولار أو مليون جنيه زيادة أو أقل، أنا لا أعتبر ذلك أساسيا. ولكن الأساس أن أرى اذا كنت أريد بيع شيئا فإنه سيعطينى مبلغا وهذا المبلغ سيولد فائدة أحسن من الفائدة الحالية.

وكلنا نعرف الآن أن ردود الفعل السيئة التى نشأت عن القطاع العام كثيرة. وقد لا تكون ذنب الموجودين فى القطاع العام، ولكنها ذنب الأوامر: تثبيت الأسعار، البيع بخسائر. وهذه واضحة الآن فى شركات الأدوية. فوزير الصحة السابق كان آخر من وقف وقال لا يمكن زيادة سعر الدواء، لأن هناك أوامر بعدم الزيادة، فبدأت شركات الدواء فى الافلاس، وبدأت الأدوية الأجنبية فى الدخول إلى البلد، وانخفضت سمعة الدواء المصرى. ولكن الحمد لله بدأت أسعار الدواء تتحرك. ويقال أنها استغلال، ولكن بدأت بعض الشركات تنتعش، فقد رأينا أن أهم شركة أدوية فى مصر على وشك الافلاس (شركة النصر للخدمات الدوائية) التى هى أساس كل عمليات الأدوية فى مصر. لماذا؟

لأنها دخلت فى قروض زادت عن ١٠٠ مليون، وكل موجوداتها لا تمثل ١٠٠ مليون !فماذا نفعل فيها؟ نضيع صناعة الدواء فى مصر؟ أم نغذيها، أم نبيعها، أم نعطيها للأجانب، أم للمصريين؟

مشكلات القطاع العام ليست بالحسابات. والقطاع العام بدأ يصبح ورما فى جسم الاقتصاد المصرى بصرف النظر عن النظرية. ولا نستطيع أن نعود إلى ١٠ أو٢٠ أو ٣٠ سنة، مضت. إنما - على الأقل- ننظر ١٠ سنوات إلى الأمام، عندما يزيد عدد السكان ١٥ مليونا فى هذه السنوات. أين يذهبون، وماذا يأكلون، وماذا يشربون، وماذا يلبسون، وماذا يسكنون، وكيف يتعلمون؟

والأمية فى مصر - مع أننا أول دولة فى الشرق الأوسط سنت قانون التعليم الالزامى منذ ١٩٢٥ مازالت ٥٢٪. فالتلميذ يدخل المدرسة ويمكث ٦ سنوات ويخرج لا يعرف (ألف باء) !وهذه كلها إنتاجيات !لماذا؟ هناك أناس يصلون إلى هذه الدرجة من التحصيل فى أقل من هذه المدة وبأقل من هذه التكلفة. وكلنا نشكو من الثانوية العامة والتعليم الجامعى. فهل حدث شىء؟ والتكنولوجيا التى نتحدث عنها ... والأخ عبد الوهاب قال أن التنمية الحقيقية هى التنمية التكنولوجية أساسا وتنمية ادارية. فلا أخذنا من التنمية التكنولوجية ولا الادارية، ولازلنا نشترى من اسرائيل البذور بالواحدة وليس بالكيلو، لأنها بذور مهجنة ومعدة إعدادا خاصا بالتكنولوجيا الحديثة. واسرائيل لا تبيعها، بل تعطيها لشركات أجنبية ونحن نشتريها منها فى أمريكا. والساعة التى فى يدى تصنع فى الصين وتايوان !ألا يوجد مصرى واحد عنده القدرة على صنع ساعة تباع بخمسين أو مائة جنيه مثل التايوانيين؟!

خلاصة النقطة الأخيرة، أن هناك عملية غشاوة على أعيننا، فلا نستطيع النظر للمستقبل لنحل مشاكله، ولكننا نتحدث - طوال النهار- عما مضى. وفى الوقت ذاته، اذا جاء الأمر من أعلى، كان بها، واذا لم يأت فكل واحد يتخبط. فنحن نتخبط فى موضوع التخصيصية. مثلا نخشى أن يأتى بالأجانب ... فالأجانب لا يصح يأخذوا خمس شركات أو عشر، حتى لا يستولوا على الاقتصاد. فالأجانب مرتاحون من هذه العملية، فلديهم البنك الدولى والحكومة، كلمة من هناك أفضل من التعب وشراء الشركات.

ولكن الخوف الآن مع التقارب المستمر فى الوضع الأمنى فى المنطقة - اذا اتفقت اسرائيل مع العرب - وهو ما حدث فعلا، فإن اسرائيل تضارب على السلع والأسعار والنقود العربية. لن تأخذها،

ولكنها ستضارب عليها، فالمضاربة الدولية هى التى تحدد اليوم أسعار العملات النقدية لبعضها. خمسة أو ستة أسواق من طوكيو لأوروبا وأمريكا، كل يوم ١٠ مرات على مدار الساعة تحدث مضاربات. والبنوك المركزية الأوروبية والأمريكية لا تستطيع التحكم فى العملة مثلما كانت تتحكم من قبل، لأن عملية المضاربة التى خارج النطاق الحكومى صارت أقوى مما يحدث داخل الادارات الحكومية. ونتيجة ذلك أن من يستطيع الدخول فى المضاربة الدولية على العملات، يستطيع أن يكسب من غير بيع ولا شراء ولا استيلاء ولا خلافه. ونفس الشىء بالنسبة لأسعار السلع. فالأسواق الدولية لأسعار السلع الأساسية موجودة. والمضاربة سارية فيها. ونحن الآن نصدر القطن، ويمكن أن تحدث مضاربة من الماليين فى أسواق دولية على سعر القطن المصرى، وتكون النتيجة حدوث خسارة بعدة مليارات.

ولذلك، أنا أعتقد أن الخطورة الكبيرة التى أمامنا، أن لدينا كفاءة ادارية عجيبة فى انخفاضها، فلا يعقل أن الفراعنة لم يكن لديهم ادارة عندما بنوا الاهرامات. لا يمكن !فالادارة مستواها منخفض إلى درجة غير معقولة. ويمكن أعطيكم أمثلة على قلة الكفاءة الادارية، وفى الوقت نفسه، تتجه الأوامر العليا مباشرة إلى العملية الأمنية مع إهمال أى شىء آخر. ولذلك أنا أريد من أحد من حضراتكم - ليس الآن - أن يفسر لى سياسة العشوائيات التى يضعون فيها تلك الملايين، ماذا سنفعل؟ العشوائيات ستتكون مرة أخرى غدا، لأن السكان سيزيدون مليونا، ويقال أن هناك ٧٩ عشوائية فى القاهرة، ألم تظهر إلا الأمس؟. ولكن جاء أمر أن نراها، ونضع ١٠٠ مليون فيها !وماذا بعد، العشوائيات ستظهر ثانية لأنها نتيجة لضعف الدخل والتوسع الحضرى الذى لا تقابله عمالة.

ويقال اليوم أن أموال الخصخصة ستوضع فى دائرة الصندوق الاجتماعى، لأن الصندوق الاجتماعى - فى بضعة أشهر - خلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل، وعندما نضاعف أمواله سنخلق ٤٠٠ ألف فرصة عمل، وبالتالى سنحل مشكلة البطالة. يجوز، ولكنى لاأدرى. والسيدة وزيرة الشئون الاجتماعية قالت فى تصريح - وأنا لا أقرأ الجرائد كثيرا ولكنى أسمع من الفلاحين الذين يقرأونها - أن هناك ٥٠٠ ألف أسرة فى القطر المصرى مشتركة فى برنامج الأسر المنتجة. ويريدون توصيل العدد إلى مليون. أى عندنا ٢,٥ مليون منتج فى أسر تنتج السلال، وملابس، وسجاد. فلماذا لا نضع

برنامجا يجعل هذه الأسر تنتج الكمبيوتر !ففى كل الشرق الأقصى تقوم أسر - أقل قدرة من أسرنا المنتجة - تقوم بانتاج كل السلع التى تأتينا، فلماذا لا نحول تلك الأسر إلى انتاج شىء آخر؟

سيدى الرئيس، لعلى ابتعدت عن المشكلة الأساسية، إنما أنا أعتبر أنكم مشكورين أقمتم هذه الندوة وأمثالها، ولكن اذا كان هناك وقت، قولوا لنا كيف تسير التنمية المصرية، وكيف يمكن أن تسير، كيف يمكن أن نعيش فى وسط مجتمع عالمى سريع التطور. ولن أدخل مع د. محمد الامام فى مناقشة نظرية عن كينز وغيره والكلاسيكيين الجدد، ولكنى أريد أن أعرف كيف سنعيش فى هذا المجتمع الحديث. وأنا متأكد أنه فى هذا المعهد ستحدث نتيجة أفضل لهذا البحث أكثر من تخبط الخصخصة التى ليس لها ضابط. وشكرا

إبراهيم سعد الدين :

فى الحقيقة ليس لدى الكثير مما أضيفه، ولكنى سأنطلق مما قاله أ.د. إبراهيم حلمى، بصفة أساسية حول أن القضية ليست قضية الماضى بقدر ما هى قضية البناء للمستقبل. وأنه - فى هذا الإطار يكون المحك فى محاكمة أية اتجاهات حالية هو: إلى أى حد يساعد هذا الإتجاه على بناء المستقبل. وعندما نأتى إلى القضية المثاره- التخصيصية - يكون هذا هو المحك الذى يمكن أن نستخدمه. فإلى أى حد تساعد عملية نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فى عملية بناء المستقبل؟ وهنا نشير إلى قضيتين. الأولى: إلى أى حد تؤدى عملية نقل الملكية إلى زيادة حجم الاستثمارات الكلية فى الانشطة الانتاجية. اذا كان هذا النقل يؤدى إلى تلك النتيجة، فهنا - بغض النظر عن الموقف الايديولوجى - موقف يجب الدفاع عنه وتأييده. والثانية: إلى أى حد يؤدى هذا الانتقال إلى حسن استخدام الموارد الموجودة وزيادة الانتاجية، فإذا أدى هذا الأمر إلى استخدام أفضل للموارد، فيكون هذا مطلوبا وضروريا.

ولا يهمنا هنا ما يستهدفه القانون، لأن القانون يمكن أن يستهدف أشياء كثيرة للغاية. ولكن ما الذى يحدث فى الواقع؟ ونتساءل هنا عن ما إذا كان هذا الانشغال بعملية نقل الملكية أدى إلى زيادة فرص القطاع الخاص فى زيادة القدرات الانتاجية المصرية؟ وهل أدى إلى مساعدة القطاع العام فى مزيد من الاستثمارات فى هذا الاتجاه؟ يبدو لى - فليس لدى أرقام - من الحديث الجارى ومما نلمسه فى المجتمع أنه بينما توقف القطاع العام عن أن يلعب دورا أساسيا فى الاستثمار فى زيادة

القدرات الانتاجية، فإن عملية البيع تحرف القطاع الخاص عن الاستثمار فى قدرات جديدة إلى الاتجاه نحو الاستيلاء على قدرات قائمة. وهنا يلاحظ أن عملية النقل من هذا النوع لا تؤدى - بالضرورة - إلى تحسين الأداء أو تحسين الانتاجية.

واشير إلى بعض الأمثلة التى قدمها أ.د. عثمان عن بعض الفنادق. وهذه الفنادق تدار فعليا بواسطة ادارة متعاقد عليها، وهى ادارة خاصة. وفى عملية العقد الخاص بالبيع ينص على أن الادارة التى كانت قائمة ستستمر بعد البيع !فعملية نقل الملكية - فى مثل هذه الحالة - لا تؤدى أبدا إلى زيادة فى الكفاءة، لأنها نفس الادارة التى تتولى ادارة تلك الفنادق التى كانت مملوكة للقطاع العام والتى نقلت إلى القطاع الخاص.

وهنا يمكن القبول بمثل هذا التصرف إذا كان لدينا استخدام لهذه الأموال - كما يقول أ.د. إبراهيم حلمى فى مجال آخر أكثر انتاجية، أى أنه يجوز التخلص من ملكية من أجل الاستثمار فى نوع جديد من الملكية المنتجة القادرة على زيادة القدرة الانتاجية. حتى لو لم تزيد القدرة الانتاجية لهذا الفندق المباع، إذا كان لدى استخدام للأموال يؤدى لزيادة المقدرة الانتاجية الكلية للمجتمع، لابأس. أما إذا أدى هذا البيع إلى تصفية المدخرات دون استثمار، فهنا تحدث نكبة.

وأود هنا أن أؤكد أنه لم يظهر لنا - حتى الآن على الأقل - أين تستخدم هذه الأموال، وما إذا كانت تستخدم لزيادة القدرة الانتاجية؟ طبعا، هناك بعض التصريحات - مثل تصريحات الرئيس -تقول أن حصيلة البيع ستستخدم فى تمويل استثمارات جديدة. ولكن لا الخطة ولا الميزانية تظهر ذلك، ولا يظهر ذلك من وجود استراتيجية معينة للتنمية. ففى هذا المجال ينبغى القول بأننا سننتقل من بعض القطاعات إلى قطاعات أخرى، لأن بعض القطاعات الأخرى مطلوب زيادة القدرة الانتاجية فيها، ولا ينتظر أن يقبل عليها القطاع الخاص، بينما توجد امكانية للقطاع الخاص ليقبل على الاستثمار فى القطاعات أو الوحدات المباعة أو المطروحة للبيع.

وأنا أقول - حتى الآن - أن هذه الظاهرة غير موجودة أو غير معروفة لنا، فليس معروفا لنا أن هناك أى توجه واضح ومحدد بهذا الشأن.

من هنا أشير إلى أنه لو أن القانون ٢٠٣ أو الأتجاه إلى التخصيصية قد قصد توسيع قاعدة الملكية كما يقال لما كان هناك مجال للاعتراض، اذ أن توسيع قاعدة الملكية مطلوب. خصوصا أنه

حدث فى مصر خلال مرحلة معينة أن بعض الناس لديها مدخرات وليس لديها القدرة على استخدام هذه المدخرات فى استثمارات مفيدة. إذن فتح المجال لمثل هؤلاء الناس للمشاركة فى العملية الانتاجية مطلوب. وهنا قد يكون من المفيد أنه حتى بالنسبة لما نسميه بشركات القطاع العام أو قطاع الأعمال، أنها تنفتح لقبول الأموال من المستثمرين الذين يريدون الاستثمار فى توسيع نشاطها أو تحسين أوضاعها، أن شركة قطاع الأعمال بدلا من اقتراض ملايين الجنيهات قد تجد من الأوفق أن تقوم باصلاح هيكلها المالى وتحقيق ربح وأن تلجأ لتوسيع نشاطها أو لإجراء إصلاح جوهرى فيها بقصد زيادة القدرة الانتاجية أو تلجأ لتوسيع قاعدة الملكية بطرح أسهم فى السوق المصرى للمصريين لزيادة قدراتها على الانتاج وعلى الدخول فى مجالات تكنولوجية جديدة وتطوير البحوث والتكنولوجيا ...الخ.

وقد لا تكون مصادر تمويل القطاع العام - الآن - قادرة على الوفاء بحاجاتها التمويلية، ومن هنا يكون توسيع قاعدة الملكية أساسيا. انما توسيع قاعدة الملكية شيء ونقل الملكية إلى مجموعة محددة من الأفراد المصريين أو غير المصريين شيء آخر. فإذا كان المقصود من القانون ٢٠٣ هو هذا، فإن ما يجرى فى الواقع مخالف تماما.

وهنا أعود للتأكيد على موضوع بسيط للغاية، فأى تصرف لابد أن يستهدف بناء المستقبل وزيادة القدرات المصرية، ويحاكم التصرف من مدى حدوث ذلك أو عدم حدوثه، والظاهر حتى الآن أن مجمل التصرفات التى تتم فى حدود موضوع التخصيصية لا تؤدى إلى هذا الأمر ودون موقف أيديولوجى ضد التخصيصية أو ضد توسيع قاعدة الملكية، يجب أن يكون أى إجراء خاص بشكل البيع، أو بالطريقة التى يتم بها، أو خاص بتوسيع الملكية، موضع تقييم فى إطار البدائل الموجودة من أجل تحسين الانتاجية والانتاج. وشكرا

عبد الفتاح ناصف :

شكرا أ.د. إبراهيم، وأشعر بأننى غير مستريح لتعبير أصبح متداولا وهو توسيع الملكية كمرادف (أو كهدف) للخصخصة. كيف يكون نقل الملكية من شعب إلى افراد توسيعا للملكية؟ فالقاعدة هنا هى أن الشعب يمتلك القطاع العام . أما إذا كانت الخصخصة تعنى زيادة دور القطاع الخاص فلا خلاف حول هذا المفهوم.

محمد سمير مصطفى :

فى الحقيقة، ما طرحه أ.د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن يدعونى إلى التساؤل عن إمكانية إعادة دور الدولة، لأننا تكلمنا عن غياب إستراتيجية للتنمية، وأنا أعيد إلى الأذهان موضوع الألف يوم. وأنا لا أؤيد هذا، ولكن البولنديين مثلا - بهدف إعادة النظر فى فشل السوق الذى حدث لديهم - بدأوا يؤكدون على أنه ينبغى أن يقتصر دور الدولة على الدفاع والأمن. وترك فشل السوق للشركات والمؤسسات الخاصة التى يمكن أن تصلح خلل السوق لديها وتحقق النمو الاقتصادى، ويقتصر دور الدولة على الدفاع والأمن (الدولة الحارسة). وأنا أريد القول أن إعادة النظر فى دور الدولة مهمة عسيرة للغاية. لأنه ليس المواطن الذى سيعيد النظر فى دور الدولة بكل بيروقراطيتها والجمود الذى تمارسه منذ القدم. فما فهمته أن الجهاز الحكومى شديد الجمود وشديد الصلابة. فمن الذى سيعيد النظر إذن فى إعادة تحديد دور الدولة؟ أنا أتصور أن إعادة بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية هو الذى يمكن أن يتيح للمؤسسات الشعبية والتنفيذية والتشريعية إعادة النظر فى دور الحكومة بما يتلاءم مع كل النواقص والاختلالات التى تحدثنا عنها. لأننى أشعر أن كل شىء يأتى دائما من أعلى. فالتخطيط كان من أعلى، والخصخصة كانت من أعلى. وشكرا

أحمد حسن :

فى الحقيقة، أن قضية الهدف، والحديث عن الكفاءة، وتقديم قضية الخصخصة على أنها وسيلة لزيادة كفاءة الاقتصاد المصرى، والقول بأن الخصخصة تحقق الكفاءة، والادعاء بأن بيع المشروعات الناجحة أولا يهدف الى تشجيع المشترين على شراء الوحدات الخاسرة ، امور تثير الدهشة ... فحتى قواعد البيع العادية جدا تقضى بأن يبيع البائع الوحدات الأردأ اولا حتى يستطيع أن يرفع من قيمة الوحدات الأفضل. ولكننا نفعل العكس . وفى نفس الوقت الذى نتحدث فيه عن زيادة الكفاءة ، وتوسيع قاعدة الملكية للمواطنين كأداة لزيادة المشاركة الشعبية فى التنمية ، على سبيل المثال - فى بيع الكوكاكولا - الادعاء بأنه ستطرح بعد عامين نسبة من أسهم الشركة للمواطنين المصريين. فلماذا بعد عامين؟ هل بعد أن تصبح قيمة الاسهم خارج حدود قدرة المواطن المصرى على الشراء؟ وحتى فى الوقت الحالى فان قيمة الاسهم تقع خارج نطاق القوة الشرائية للمدخر المصرى. ان تنفيذ عملية الخصخصة بطرح عدد كبير من الشركات والأصول الضخمة للبيع فى الزمن القصير المحدد لها، وفى

وقت سبقه مباشرة تجريد المواطنين المصريين من مدخراتهم من خلال شركات توظيف الأموال، يلقى كثيرا من الظلال حول الهدف من عملية الخصخصة، وأنها ليست فى صالح التنمية وصالح الاقتصاد المصرى، انما يراد بها صالح آخر.

وفى الحقيقة طرح ا.د.ابراهيم سعد الدين سؤالا، وكان فى ذهنى طرح قضية تمثل الاجابة على سؤاله قبل أن يطرحه. وأنا سعدت بسماع هذا السؤال: الى أى مدى ستؤدى اجراءات الخصخصة الى زيادة القدرات الانتاجية والى كفاءة استخدام الموارد التى تقع خارج نطاق الأصل أو القطاع أو النشاط الذى تتم خصخصته. وسأحاول أن أضرب مثالا بسيطا من قطاع بائس لايحظى باهتمام كبير - وخاصة اذا كنا نتحدث فى المدن - وهو قطاع الزراعة. فلو نظرنا، سنجد أن القطاع الزراعى - فى تصورى - باعتباره يمثل النخاع للمجتمع المصرى، كان هو الهدف الأول أو موطىء القدم الأولى للتدخل أو لتغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر بعد الستينات. ومع منتصف السبعينات، بدأنا نجد أن الهدف الرئيسى والتوجه الرئيسى كان الى الزراعة . وبالتالى كانت الزراعة أسبق فى عمليات الخصخصة من القطاعات الأخرى. وبالتالى، نستطيع أن نحكم - من خلال خصخصة الزراعة - على مدى قدرة عملية الخصخصة على زيادة كفاءة استخدام الموارد فى مجالات أخرى.

فلو نظرنا، سنجد أنه كانت هناك شكوى مستمرة من التوريد الاجبارى للحاصلات الزراعية، على أنه يغبن الفلاح ويظلمه فيما يتعلق بالسعر. وكان هناك تجاهل أيضا للمعادلة التى كانت تتم من خلال توريد مستلزمات الانتاج الزراعى المدعوم للفلاح. حقيقة كانت هناك بعض التجاوزات فيما يتعلق بالتوريد الاجبارى وأسعار بعض الحاصلات كالقطن بالذات، لدرجة أنها دفعت المنتج المصرى الى الابتعاد عن القطن بشكل كبير. وكانت البداية أننا نحرر توريد الحاصلات الزراعية أو جزء التوريد الاجبارى، أى نحرر مستلزمات الانتاج الزراعى، وبالتالى ننقل تجارتها للقطاع الخاص. أيضا، نحرر الائتمان الزراعى فننقله الى القطاع الخاص. ماذا كانت النتيجة؟ ارتفعت أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى الى مستويات يعجز عنها الغالبية العظمى من الزراع المصريين.

وكذلك لو نظرنا الى تجارة الأسمدة ، وهى من أهم مستلزمات الانتاج فى الزراعة المصرية سنجد أنها انتقلت الى القطاع الخاص، واستغل لحساب القطاع الخاص - فى هذه التجارة - ممتلكات وأصول القطاع العام، ممثلة فى الشون والمخازن. وفى القرى والمراكز نجد أن هذه الشون مكدسة

بكميات هائلة من الأسمدة، وفى أوقات احتياج الزراع لها فى الوقت المناسب للزراعة يفشل المزارعون فى الحصول عليها. وهناك عملية مماطلة من جانب القطاع الخاص فى بيع الأسمدة بهدف إرغام الزراع فى نهاية الأمر على قبول أقصى ما يفرض عليهم من أسعار تمكن التاجر من الحصول على أقصى ما يستطيع من الربح. هذا كان يحدث ... والمزارع يكاد يفقد الرغبة فى متابعة محصوله نتيجة الذهاب للبنك فيقال له أن الأسمدة ليست ملكا لنا وانما هى ملك الشركة الدولية، فيقول وأين الشركة الدولية، فيقال أنها فى مركز يبعد عن مركزنا بمركزين! فلكى يحصل على تصريح بشراء جوال سماد، عليه أن يقطع ٥٠ كيلو متر ذهابا وايابا، ثم قد لا يحصل على التصريح. وفى النهاية يرضخ صاغرا ويدفع السعر المطلوب منه اذا أراد أن يحصل على السماد.

نتيجة لذلك إرتفعت تكاليف الانتاج الزراعى الى مستويات شديدة الارتفاع، وفى المقابل، حدثت بعض الزيادة فى أسعار بعض الحاصلات الزراعية، ولكن الارتفاع فى التكاليف تجاوز بكثير نسبة الارتفاع فى أسعار الحاصلات الزراعية، ونسبة الارتفاع فى انتاجية هذه الحاصلات. وكانت النتيجة تدهور دخول الزراع من محاصيلهم. وبدأ هذا فى خلق نوع من العوامل المؤدية الى زيادة عملية الثنائية فى الزراعة المصرية، وزيادة نصيب الفقر بين الزراع فى الزراعة المصرية .

ومن المؤكد أن حضراتكم عشتم فى الشهرين الماضيين مأساةالفلاحين فيما يتعلق بزراعة الأرز. وأنا من منطقة تنتج الأرز، وكنا نورد الطن ونصف بـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيها، وكان يتبقى لنا من الفدان طن أرز نبيعه بـ ٧٠٠ جنيها. فكان متوسط ايراد الفدان من الأرز يفوق أضعاف ايراده الحالى. وهذا لم يعد ممكنا الآن بعد تحرير تجارة الأرز.

وأيضا مشكلة المعاناة الشديدة التى يعانيها القطن المصرى، والتدهور الشديد الذى يتعرض له... أنا أعتقد أنه قد لا يهدو أثر لعملية الخصخصة فى هذا، ولكن اذا أخذنا فى اعتبارنا أن هناك- حسب البيانات الرسمية المعلنة - مليونى قنطار قطن مصرى فائض من العام السابق أو العام الذى قبله ولا تجد سوقا لتصريفها. ولو بحثنا عن السبب الحقيقى وراء هذا الركود فى القطن المصرى - الى جانب عجز الدولة عن متابعة عملية التصدير - سنجد أن هناك - فى اطار عمليات الخصخصة، وفى اطار دفع شركات الغزل والنسيج العامة الى العمل بآليات السوق - أن هذه الشركات أصبحت تضع الربح فى المقام الأول من اهتماماتها، ومن ثم اصبحت تجد أن تشغيل أقطان

أجنبية مثل الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة المستوردة يحقق هدف الربح أكثر مما يحققه لها الاعتماد على تصنيع الأقطان المصرية.

وقد تحدث المهندس محمد عبد الوهاب عن الاحتكار، وقال أنه ليس هناك احتكار. وهذه مسألة تهمنى جدا فى قطاع الزراعة... فقضية مثل قضية شركة السكر فى مصر، وصناعة السكر فى مصر، وانتاج القصب والمساحات المسموح بزراعتها بالقصب فى مصر - ليس بحكم القوانين فقط، ولكن بحجم الموارد المتاحة - لا يمكن أن تسمح بتشغيل اكثر من شركة سكر بالكفاءة والسعة الاقتصادية الملائمة. وبالتالى اذا تمت خصخصة هذه الشركة، ألن يؤدى هذا الى احتكار يدفع ثمنه زراع القصب؟ وقد يصل حد الاستغلال من هذا المحتكر الى تدمير زراعة القصب التى يزرع بها من ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف فدان. ولو نظرنا الى حجم العمالة الزراعية منها، وحجم الأسر التى تعيش عليها، نستطيع أن ندرك مدى خطورة ترك مثل هذه الشركة لعملية الخصخصة.

لقد قيل كلام كثير فى هذا الموضوع، ولكنى أعود لملاحظة أ.د.عبد الفتاح ناصف على كلام المهندس محمد عبد الوهاب فيما يتعلق بقضية العمالة وأثر الخصخصة على العمالة... فاذا كان ١٢٪ فقط هم من يعملون فى الصناعة، فان الخطورة لاتكمن فيما يمكن أن يحدث للعمالة الحالية، والكلام عن أن العاملين الآن سيستمرون واننا نشترط ذلك، كلام غير مقبول أصلا،لأنك تتدخل فى حرية السوق وآليات السوق، وهذا يناقض برنامج الاصلاح الاقتصادى، ولو أخذنا مجرد فكرة انشاء الصندوق الاجتماعى، حسب صياغة البنك الدولى لها وليس صياغتنا، يقال أن الفقراء ومحدودى الدخل والعاملين سيتأثرون من عملية الخصخصة والاصلاح الاقتصادى، وبالتالى من المنتظر أن يقاوموا هذه العملية، ولذلك ينبغى أن تتخذ اجراءات لتخفيف وطأة هذه الآثار عليهم، حتى لايقاوموا عملية الاصلاح.

وفى هذا الشأن، ربط البنك مدة عمل الصندوق واستمراره باستمرار عملية الاصلاح لدور الصندوق كمسكن لأية عملية مقاومة تنشأ فى مواجهة عملية الاصلاح الاقتصادى. وبالتالى، أنا لا أستطيع أن أفرض على الشركات أن تحتفظ بالعمالة، وحتى لو استطعت بشكل أدبى أن أفرض ذلك، فان الشركات التى ستشترى ستوافق الى حين أن تنتهى من العمالة التى لديها: فمن يحال للتقاعد لن تعوضه، وهذا ما حدث حتى فى القطاع العام الصناعى فى مصر من بداية الثمانينات.

وكان هذا أحد أسباب نقص عدد العاملين فى القطاع العام الصناعى.

وأؤكد أيضا على المقولة التى كررها اكثر من أستاذ وزميل، أننا لسنا ضد خصخصة الاقتصاد المصرى بالمفهوم الذى طرح اليوم، وهو زيادة نصيب القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر وفى امتلاك الثروة. ولكن هذه الزيادة لا تتحقق ببيع القطاع العام . وهنا العجب! لماذا الاصرار على تحقيق هذا الهدف من خلال بيع القطاع العام؟ واذا كانت الخطة التى أشار اليها د.عثمان الذى يقول أن نصيب القطاع العام من الاستثمار فى الخطة الخمسية الحالية، هذا النصيب معلق ياد.عثمان..... هذا النصيب لا يبقى للقطاع العام حق أن يستثمره، وانما هو يستثمره اذا امتنع القطاع الخاص عن استثماره، وبالتالى أنا أتفق مع الرأى القائل بأن عملية نقل ملكية أصول القطاع العام الى القطاع الخاص تحجب رؤوس الأموال الخاصة التى كان يمكن أن توظف فى استثمارات توسع الطاقات الانتاجية لمصر، والتى نحن بحاجة ماسة اليها للتنمية وخلق فرص العمل ومواجهة أو خفض معدلات نمو البطالة فى مصر.

تبقى نقطة أخيرة، أنا أذكر أنه فى أواخر الثمانينات كانت هناك اتجاهات لدى الحكومة المصرية فى ذلك الحين - اما معلنة أو موصى بها - أن الحكومة تفضل بيع أصول القطاع العام الى المصريين. وانبرى أحد كبار رجال الأعمال فى مصر، وهو نائب رئيس جمعية رجال الأعمال القومية، ورئيس جمعية رجال الأعمال فى الاسكندرية، وهاجم الحكومة هجوما عنيفا وقاسيا لمجرد اشتراط الحكومة أن يكون بيع قطاع الأعمال للمصريين فقط! والأخطر من هذا وجود ظاهرة انتقال ملكية شركات خاصة مصرية الى رأس المال الأجنبى، ثم بعد ذلك لا ننزعج من سيطرة رأس المال الأجنبى!

أنا أتصور أنه لو تتبعنا الظروف التى تتم فيها عملية الخصخصة وعملية الدفع الى الخصخصة، يستطيع المرء أن يستنتج أن هذا الموضوع ليس فى صالح مصر والتنمية فيها، ولكنه - كما أشار د. رمزى - لمصلحة الدائنين وإعادة بسط نفوذ رأس المال الدولى على الاقتصاد المصرى. وهنا يكفى أن أشير الى مقولة - نسبت الى أحد كبار رجال الأعمال فى مصر وعضو اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب - أن العملية أو الشكل الذى يتم به بيع أصول شركات القطاع العام تحت تأثير ضغوط صندوق النقد الدولى تمنع أى رجل أعمال يحترم نفسه فى مصر من أن يُقدم على شراء شركة من هذه الشركات ! وشكرا.

محمد محمود الامام :

لقد أكد كثير من الكلمات النقطة التى توقفت عندها، وهى الاصلاح الادارى، واصلاح أسلوب اتخاذ القرارات، وهذا أمر وارد. ولكننى أتعجب من الخائفين من رأس المال الأجنبى، فما الذى تقوله الدولة منذ عام ١٩٧٤؟ ألم يقم الانفتاح على دعوة رأس المال الأجنبى، ولكنه لم يأت حتى الآن بعد مرور ٢٠ عاما، ويجب أن نحضره. والقضية هنا هل نحن لازلنا عند قاعدة ١٩٧٤ - ورقة اكتوبر- وهى دعوة رأس المال الأجنبى وانتظار المعونات الأجنبية، أم أننا غيرناها؟ فاذا لم نكن غيرناها، فما الذى نناقشه؟ اذن التخوف ليس من قلك الأجانب، ولكن التخوف من أن يتملكوا بخمس قروش ويحصلوا على خمسين قرشا. فهذه قضية أخرى. فقضية بيع الديون قضية أخرى، كان يجب ألا تثار، لأن الأساس فيها هو اعادة توزيع الأصول.

وهنا نأتى الى قضية اعادة توزيع الأصول. ماهو هيكل الأصول الحالية فى مصر؟ وما هو هيكلها بعد عملية اعادة الخصخصة؟ لأنه فى عملية بيع وشراء الأصول، تنتقل أموال مقابل أصول عينية، وهذه الأموال ليست موجودة فى الجيوب، ولكنها موجودة فى استخدامات أخرى. ففى توظيف الأموال، قام البعض بعمل سيولة للأصول العينية وحولها الى أصول سائلة، وبالتالى تسبب فى عملية تصخمية رهيبة فى البلد. انما ما يحدث من بيع الأصول داخليا هو اعادة توزيع الأصول، وبالتالى يصبح المحور الأساسى للسؤال هو: هل هيكل الأصول فى مصر كان مختلا، بحيث ندخل عملية الخصخصة والبيع كأداة لتصحيح الهيكل التمويلى للدولة كلها؟ أم أن التركيز يكون على الهيكل التمويلى لكل وحدة على حدة؟ وبعد ذلك، عندما تنتقل الأصول بهذه الصورة، ماذا يترتب عليها بالنسبة لهيكل المديونيات؟ لأن جزء من العملية كان يتمثل فى أن المديونيات تؤدى الى تجميد قدرات القطاع المصرفى، وبالتالى فان عملية التسييل أو البيع تحسن هذا. فهل هذا هو الأسلوب الوحيد لكل مشكلة المديونيات؟ ويترتب على ذلك - فيما بعد - أشياء أخرى. فلو وضعنا السؤال على المستوى الكلى، يمكن أن تأخذ القضية بعدا غير المطروح فى الورقة، برغم احترامى لكل ما عرض فيها. ولا تصبح القضية ما هو المفهوم الأمثل؟ هل هو البيع الكامل أو الادارة؟ لأن الادارة لم تكن أبدا فى يد المالك الفرد. فالادارة الحديثة-وخصوصا فى هذه الوحدات - ادارة مستأجرة، مدفوع لها أجر مقابل الادارة.

واذا كان يترتب على الخصخصة تعيين المديرين السابقين كمديرين جدد، اذن قضية الادارة موجودة هنا أو هناك وليست مربوطة بقطاع معين. وهنا نأتى لعملية اصلاح الادارة والنهوض بالادارة فى قطاع الاعمال .

والنقطة التى أثارها د. أحمد حسن بالنسبة للزراعة فى غاية الخطورة، لأننا نتكلم عن أن الزراعة كانت قطاعا خاصا، وما يحدث فى الزراعة نتيجة القطاعات الأخرى - وهذا ما يوضح لنا مدى التشابك وخطورة القطاعات الوسيطة، خاصة البنوك والتجارة التى يحررونها بسرعة رهيبة، والباقى غير هام، لأنه يتبع هذا ويخضع لشروط البنوك الخاصة ولشروط التجار والأفراد . وهكذا تصبح الزراعة من أوضح ما يكون، لأنه قيل أن أكثر من ٩٦٪ قطاع خاص. وكانت وحدات القطاع العام المسئولة عن توفير متطلبات قطاع الزراعة (العينية والمالية) ملكا للقطاع العام وتسير بخطة معينة وفقا لأهداف معينة. وأنا لا أريد أن أدخل فى صحة التوقيت وخطئه، لأن بعض القوانين أو الاجراءات تصدر فى ظروف معينة ثم تصبح ناموسا لا يجب الاقتراب منه. وهذا خطأ.

وعندما ننظر الى ما يترتب على هذا ، نجد أنه يتمثل فى تضييق قاعدة الملكية فى الزراعة ، لأنه نتيجة افلاس عدد كبير جدا من صغار الزراع ، تتحول الزراعة الى صورة لم تعهدها مصر من قبل : لا صورة اقطاع ولا صورة ملكية مشاعة ، ولكنها صورة رأسمالية زراعية . وتدخل هنا شركات - وخصوصا فى ظل عملية الاصلاح والتوسع والبذور المحسنة والمستوردة بالواحدة كما قال د.ابراهيم - كبيرة ويصبح عندنا سيطرة على القطاع الزراعى لم تشهدها مصر من قبل، وهذا يؤثر على باقى الاقتصاد.

اذن، لا نتحدث عما هو الأسلوب الأمثل لوحدة معينة، ولا لمجموعة من الوحدات، وانما عن دور وخطورة بعض القطاعات فى تسيير الاقتصاد. وهنا أقول أن بعض رجال الأعمال بدأوا يتخوفون من بيع صيدناوى وغيره، لأنها منافذهم للتوزيع. لماذا؟ لأن الذين يشترون أخوة عرب. وهكذا أبيع فى بلدى بواسطة من يتحكم فى. وهنا لا أقول أن العربى سىء والأجنبى حسن، انما أصبح التحكم - ليس فى التجارة الخارجية فقط، ولكن فى التجارة الداخلية أيضا - بيد أناس لهم مصالح فى الخارج. وهذه المصالح تملى عليهم - الا اذا كانوا أغبياء - نوعا من السياسات الداخلية التى تتحكم فى مصير الصناعة المصرية داخل مصر. وهنا تكون القضية،فى رأى صاحب هذا الرأى من القطاع

الخاص الذى قال أننا نخرج الى الطريق الدائرى لكى نبيع. فأصبح يخرج خارج حدود البلد لكى يستطيع البيع داخلها. وهذه عملية خطيرة جدا.

فاذا نظرنا الى العملية، يجب ألا ننظر اليها على أنها مجرد نقل ملكية أو ادارة، وانما هى فى الواقع اعادة نقاط التحكم فى الاقتصاد المصرى، بحيث يصبح الاضطرار الى سياسات بعينها مبررا بواقع اقتصادى.

وأخيرا، نعود الى دور الحكومة، لأنه عندما كان دور الحكومة محددا فى القطاع الزراعى، كان له نتائج اقتصادية واجتماعية معينة. وهذا الدور يتغير الآن. اذن كيف نعيد العملية التخطيطية وعملية السياسات الاقتصادية وادوات السياسات الاقتصادية لتوجيه هذا الدور، وما هى القطاعات التى تبقى فى يد الحكومة، والادارات التى تبقى فى يد الحكومة لكى توجهها للتنمية التى رددناها هنا. وشكرا.

عبد الفتاح ناصف :

نشكركم جميعا على حضوركم هذه الندوة ونتمنى أن نراكم قريبا أن شاء الله فى ندوة أخرى.